اليهود في مصر (*)
من الفتح العربي حتى الغزو العثماني

مراجعة عدنان حمود

حاول المؤلف في هذا الكتاب الردَّ بالوثائق على الادعاءات الصهيونية القائلة بأن اليهود في مصر كانوا يشكلون جماعة ـ ثقافية ـ قومية متميزة، وبالتالي يشكلون جزءًا مما يسمى الشعب اليهودي.

وقد اعتبر المؤلف أن أية جماعة دينية تعيش بين جماعة اجتماعية أكبر، تعتنق ديناً آخر، لا يمكن أن تكون جيباً اجتماعياً على الرغم من دينها المخالف. وبعبارة أخرى، أكد أن اختلاف الدين بين أبناء المجتمع الواحد ليس مبرراً لادعاء الاستقلال الحضاري والتمايز الاجتماعي والثقافي، وأن الثقافة الفرعية للأقليات الدينية تصب عادة في المجرى العام لثقافة المجتمع كله.

من هذا المنطلق عالجت الدراسة معظم الجوانب المتعلقة باليهود المصريين في فترة طويلة من تاريخ مصر، تمتد منذ دخلها عمرو بن العاص فاتحاً تحت راية الإسلام حتى دخلها سليم الأول العثماني غازياً. وهذه الفترة التاريخية الطويلة التي تمتد في رحاب الزمان حوالي الثمانية قرون ونصف القرن شهدت تطورات هامة أثرت في بنية المجتمع المصري كله. حيث لم يكن هذا المجتمع آنذاك مجتمعاً طائفياً بل قامت بنيته الأساسية على تركيبة اجتماعية رأسية، كما قام على أساس في العلاقات الإقطاعية العسكرية

(*) قاسم عبده قاسم: اليهود في مصر: من الفتح العربي حتى الغزو العثماني. دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ـ القاهرة، 1987.

الواضحة في فترة تاريخية لأكثر من ثلاثة قرون ونصف.

وقد كشفت الدراسة أيضاً بعض الحقائق التي ساهمت في توضيح الإطار الاجتماعي والتاريخي الذي عاش فيه اليهود المصريون.

تناول الفصل الأول من الدراسة، أعداد اليهود: التطور التاريخي والمنظور الجغرافي. حيث تبين أن النسبة العددية لليهود المصريين كانت ضئيلةً طوال الفترة التاريخية التي اهتمت بها الدراسة. وهذه النسبة كانت في تذبذب صعوداً وهبوطاً نتيجةً للتطورات التاريخية التي أحاطت بالمجتمع المصري كله.

وقد تركزت النسبة بمعظمها في مدينة الاسكندرية منذ الفتح الإسلامي فقد زادت أعداد اليهود بعد الفتح نتيجةً لتحسن أوضاعهم القانونية والاجتماعية. ويحاول المقريزي تخمين عدد اليهود مقارنةً بمجمل عدد السكان؛ اعتماداً على عدد ومساحة المساجد. وهذه المحاولة ينقصها الدليل الوثائقي، لكنها تشير إلى أن اليهود عاشوا في مناطق الجيزة والفسطاط والاسكندرية وغرب الدلتا.

أما عوامل التطور السكاني لليهود المصريين، فقد كانت الحروب المستمرة ضد قبائل البدو في فلسطين ثم الغزو السلجوقي، فالحملة الصليبية سنة 1099م.

أما العوامل التي أدت إلى نقصانهم فهي الهجرة إلى الخارج، والعدد المحدود للأسرة اليهودية، واعتناق أعداد كبيرة من اليهود الدين الإسلامي، فضلاً عن المجاعات والأوبئة التي قضت على عددٍ منهم.

ويقول المؤلف: «إن أعداد اليهود في مصر لا تعني شيئاً إذا لم نربطها بأماكن توزيعهم سكانياً في أنحاء البلاد، لنعرف ما إذا كانوا يعيشون مثل سائر المسملين والمسيحيين أم أنهم عاشوا في معزل خاص بهم، وفقاً للحرف والمهن والصناعات التي ارتزقوا منها».

ويعتبر المؤلف أن التوزيع السكاني لليهود المصريين في كافة أرجاء البلاد (كما أثبتت أوراق الجنيزا أو غيرها من المصادر التاريخية المعاصرة) قد كشف عن حقيقة أن المجتمع المصري لم يعزل اليهود في «جيتو سكاني» بل تواجدوا في كافة المدن وعواصم الأقاليم وفي الريف المصري، ولم يكن هناك قيدٌ على حركتهم.

وعلى الرغم من أن اليهود كانوا يتجمعون حول معابدهم في غالب الأحوال، فإن الثابت أن أعداداً كبيرة أخرى منهم كانت تسكن في مناطق أخرى متداخلة مع بقية الشعب المصري.

وفي الفصل الثاني تناول المؤلف البناء الداخلي للجماعة اليهودية، والتي تكونت من ثلاث طوائف هي: الربانيون والقراؤون والسامرة.

فالربانيون هم أشهر الطوائف اليهودية وأكثرها عدداً في التاريخ القديم والحديث، وقد استخدموا الحساب في معرفة تقويمهم وتواريخهم وحساب مواعيد أعيادهم، إلا أن أحوالهم المادية لم تكن أحسن من طائفة القرائين. الطائفة التي كانت تأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد بعد الربانين.

فالقراؤون اشتق اسمهم من (قَرَأْ). وذلك لأنهم لم يعترفوا بغير (المُقرا) أي ما يقرأ فيه وهي التوراة ولم يتقيدوا بالتلمود. ويرجع بعض الباحثين بأصل هذه الفرقة إلى النصف الثاني من القرن الثامن بعد الميلاد حين دعا «عنان بن داود» إلى مذهب جديد نتيجة خلافٍ نشب حول توليه منصب رأس الجالوت (رئيس اليهود) في العراق. وكان علماء اليهود وأحبارهم قد تأثروا بآراء المعتزلة وأصحاب علم الكلام من المسلمين فأخذوا ينقدون تعاليم الربانيين ويتحفزون للخروج على نصوص التلمود وأحكامه. وكان على رأس هذه الحركة الفكرية الجديدة ثلاثة من علماء اليهود هم أفرايم وأليشع المعلم وحنوكة. ووجد أولئك الثلاثة في ثورة عنان والنزاع الذي نشب بينه وبين أخيه الأصغر حنانيا ـ حول منصب رأس الجالوت ـ وجدوا في ذلك ضالتهم المنشودة لما كان عنان يتمتع به من نفوذ ومكانة، ونصبوه رئيساً لحركتهم. وصاروا يعرفون بالقرائين إشارة إلى تمسكهم الحرفي بالتوراة ورفضهم ما عدا ذلك من كتب التشريع اليهودي. وقد ألّف عنان كتابين ضمنهما قواعد مذهبه وانتشرت أفكاره من مصر إلى فلسطين وسوريا والعراق ووصلت خراسان وشبه جزيرة القرم.

وعلى الرغم من أوجه الخلاف بين القرائين والربانيين فإن المؤرخين ذكروا أنهم اتفقوا على استخراج ستمائة وثلاث عشرة فريضة من التوراة كما اتفقوا على نبوة موسى وهارون ويوشع وإسحق ويعقوب وبنيه الإثني عشر (الأسباط).

أما الطائفة الثالثة فهي السامرة التي كانت تشكل أقلية بين يهود مصر. فعلى الرغم من أن الربانيين والقرائين لم يعتبروا هذه الجماعة من اليهود، فإن السلطات المصرية عاملتهم باعتبارهم من اليهود ومن أهل الذمة.

وقد ذكر بعض المؤرخين أن السامرة في مصر في عصر سلاطين المماليك كانوا أغنى الطوائف اليهودية ويشغلون معظم الوظائف العليا في الدولة. فمنهم الصرافون ورجال الإدارة. إلا أن عددهم كان قليلاً ولم يكن لهم سوى معبد واحد بالقاهرة. وبالتالي كانوا بمعزل عن بقية اليهود. والسامرة لا يؤمنون سوى بالأسفار الخمسة التي تمثل القسم الأول من العهد القديم، إلى جانب سفر يوشع وسفر القضاة.

هذه الطوائف المذهبية الثلاث كانت تشكل جسد الجماعة اليهودية المصرية. وعلى الرغم من الخلافات والتناقضات المذهبية بين أبناء هذه الطوائف فإن المصادر كشفت عن أن السلطات المصرية تعاملت معهم جميعاً باعتبارهم يهوداً. وتجلى هذا واضحاً في التنظيم الداخلي للجماعة اليهودية تحت إشراف رئيس اليهود الذي اعتبرته الحكومة ممثلاً لليهود ومسؤولاً عنهم أمامها.

أما تعيين رئيس اليهود فكان يتم اختياره حسب ظروف وقته، ولكن السلطات الحاكمة هي التي كانت تعينه رسمياً. ومن الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الرئيس: أن يكون أكبر الكهنة وأعلم الأحبار، وأن يتميز بالنزاهة وحسن الخلق وأن تكون له خدمة في مهمات الدولة. ويكون عارفاً بكتب اليهود وشرائعهم، ملماً باللغة العربية إلماماً كاملاً.

أما أعياد اليهود فتنقسم إلى قسمين:

الشرعية وهي خمسة:

1 ـ عيد رأس السنة العبرية وهو بمثابة عيد الأضحى عند المسلمين.

2 ـ عيد صوماريا أو الكيبور، وهو يوم الغفران أو الكفاءة.

3 ـ عيد المظلة أو عيد الظلل (خامس عشر تشرين).

4 ـ عيد الفطر أو عيد الفصح (خامس نيسان).

5 ـ عيد الأسابيع أو عيد العنصرة أو عيد الخطاب.

وكانت لليهود أعياد محدثة بخلاف أعيادهم الشرعية أشهرها: عيد الفوز أو (البوريم) وعيد الحنكة.

أما المعابد فلم تكن تستخدم فقط للصلاة بل لإيواء المسافرين والغرباء فيما يتم التصرف بالأوقاف وفقاً للشروط التي حددها الفقه الإسلامي، ومن هذه الشروط أن تكون موقوفةً لأعمال الخير.

كما أن التعليم داخل الجماعة اليهودية كان انعكاساً لموقف المجتمع المصري. فقد كان يقوم على ركيزة أساسية دينية سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين أو اليهود. كما أن تعليم الأطفال عند اليهود كان هاماً وأساسياً، وكانت مصاريف الدراسة بنداً ثابتاً في ميزانية الأسرة اليهودية. أما طريقة التعليم فتبدأ بالكتاب المقدس إضافة إلى اللغة العربية والحساب ثم يرسل التلميذ إلى أحد المعابد يدرس في الكتب المقدسة ويتتلمذ على يد مدرِّس ذائع الصيت. ثم يأتي التدريب العملي من خلال المشاركة في خدمات السبت والأعياد اليهودية.

ويحاول المؤلف في الفصل الثالث أن يبين أن اليهود المصريين قد شاركوا مشاركةً فعالة في الحياة العملية في مصر. وأنهم لم يعيشوا في «جيتو سكني» أو «جيتو حرفي» أو «جيتو ثقافي» بل عاشوا في نفس الأحياء التي عاش فيها المسلمون والمسيحيون. وكان لهم نصيبهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي باعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من الكل المصري يتأثرون بالأحداث الجارية عليه، ويخضعون لنفس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي خضع لها المجتمع كله. فعلى صعيد النشاط الاقتصادي والمهنى لليهود المصريين توضح المصادر أنه لم يكن هناك جيتو مهني خاص بهم، فقد عملوا في حوالي 250 حرفة يدوية فضلاً عن ممارستهم مائة وسبعين نمطاً من النشاط في مجالات الإدارة والاقتصاد والتعليم والطب والتجارة والمال.

أما بالنسبة للإدارة، فقد عملوا في خدمة الحكومة بدءًا بالوزارة، وجباية الضرائب، ووظائف الإدارة العليا. ومن أشهرهم: يعقوب بن كلس الذي أعلن إسلامه قبل تولي الوزارة في خلافة العزيز بالله الفاطمي، وأبو المنجا بن شعيا المهندس الذي أشرف على

حفر القناة سنة 506 هـ. وموسى بن ميمون خدم في بلاط صلاح الدين الأيوبي. ويعتبر المؤلف أن هذه الأمثلة تكشف عن أن المجتمع قد أتاح لليهود كافة الفرص لاستخدام طاقاتهم في خدمته. وكان الأطباء يلون رجال الإدارة في أهميتهم في ذلك العصر، بل أن براعة بعض الأطباء كانت الوسيلة التي فتحت لهم أبواب العمل في بلاط الخليفة أو السلطان. وقد اعتنق كثيرون منهم الإسلام كما كان هناك منصب شبيه بنقيب الأطباء. وكان دائماً من نصيب اليهود وبشكل خاص «المسالمة» (الذين اعتنقوا الإسلام).

وفيما يتعلق بالأعمال المالية والنشاط المصرفي بمفهومه الحالي، فقد تبين أن اليهود عملوا بالصيرفة وكانوا يقترضون من المسلمين أحياناً ويقرضونهم أحياناً أخرى. كما اشتغلوا بجميع الحرف الموجودة آنذاك ومنها: نسج الحرير والكتان، الصباغة، المصنوعات الجلدية، التنجيم، إلا أنهم لم يعملوا في مجال تجارة الخيول أو صناعة السلاح، «وربما كان ذلك راجعاً إلى طبيعة البناء الإقطاعي العسكري للدولة منذ العصر الأيوبي، وربما يكون السبب راجعاً إلى أن جيوش ذلك العهد كانت تستبعد أهل الذمة على أساس أن الجهاد، فريضة إسلامية».

وبالنسبة للمهن التي مارستها المرأة اليهودية في المجتمع المصري آنذاك فالواضح من أوراق الجنيزا أن كل امرأة متزوجة ملزمة القيام بعمل إلى جانب أعمالها المنزلية. وقد تركزت أعمالها في تزيين المرأة المصرية وإعدادها للزفاف (الماشطة) أو الداية (القابلة القانونية) كما تركز اشتغالها في مهنة الدلالة (زيارة البيوت وعرض الملبوسات على نساء الشرائح الثرية).

ويخلص المؤلف من هذا العرض إلى أن اليهود لم يكونوا في جيتو حرفي معين، كما أن قواعد العمل وقوانينه في مصر آنذاك كانت واحدةً بالنسبة للصناع اليهود وغيرهم من المسلمين والمسيحيين.

ومن ناحية ثانية تشير الوثائق إلى أنهم كانوا يمتلكون البيوت والعقارات المختلفة، وعلى الصعيد الاجتماعي شارك اليهود بقية المصريين حياتهم سواءً بسواء من حيث خضوعهم لنفس الظواهر الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والمثل باستثناء الجانب الديني الشعائري.

أما النشاط الثقافي لليهود في مصر خلال الفترة التي اهتم بدراستها المؤلف، فإنه كان محكوماً بحقيقة تاريخية هامة، تمثلت بذوبانهم في محيط الثقافة العربية الإسلامية الواسع. وقد أدى النشاط الثقافي الكبير الذي شهدته فترة صعود الحضارة العربية الإسلامية إلى تخلي اليهود عن اللغة الآرامية واللغة العبرية واتخاذهم اللغة العربية لغةً للكتابة والإنتاج الأدبي. أما اللغة العبرية فقد ظلت مرتبطة إلى حد كبير بالتراث الديني والعقيدي لدى اليهود. وقد كان معظم إنتاج الشعراء اليهود يكتب باللغة العربية وكذلك معظم الإنتاج النثري. كما أن سواد اللغة العربية بين يهود مصر قد تمثل في وثائق الجنيزا التي كتبت باللغة العربية، ولكن بحروف عبرية. كما أن معظم إنتاج اليهود الأدبي ينتمي من حيث الشكل والمضمون إلى الأدب المصري. ذلك أن اللغة التي كتب بها أولئك اليهود كانت اللغة العربية. كما أن أشعارهم من حيث القافية والبحور والموسيقى والصُوَر كانت أشعاراً عربية. وهكذا لم يكن لليهود المصريين «جيتو ثقافي» مثلما لم يكن لهم «جيتو سكني» أو «جيتو حرفي» وإنما كانوا جزءًا عضوياً في كلٍّ أكبر هو المجتمع المصري.

أما الفصل الرابع فقد عنونه المؤلف «اليهود والدولة». وقد بحث فيه الوضع القانوني لليهود في مصر الإسلامية باعتبارهم من أهل الذمة، ويخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية من حيث الحقوق والواجبات. فبالنسبة لعلاقتهم بالدولة، فقد كان على رأس كل مجموعة شخص يدعى الحاشر مهمته حصر من أسلم منهم وإحضار الجزية إلى بيت المال. في حين كانت تعفى التجارة الداخلية من الضرائب فيما تفرض ضر يبة 5 ٪ على أموال التجارة الخارجية.

وقد تركت الشؤون الداخلية لطوائف أهل الذمة لهم لكي ينظموها بالكيفية التي تلائمهم، كما لم تشأ الشريعة لأهل الذمة أن يكونوا جماعةً منبوذة داخل المجتمع الإسلامي بل أحلت إقامة العلاقات الودية معهم ومشاركتهم في الأعمال التجارية. وإن ما حكم علاقتهم بالدولة في مصر لم يكن نصوص التشريعات وإنما حقائق التاريخ.

ويكاد تاريخ يهود مصر قبل دخول جوهر الصقلي على رأس الجيش الفاطمي إلى مصر سنة 358 هـ. أن يختفي خلف ضبابية الغموض. فبعض الحكام الذين توالوا على مصر قربوا اليهود منهم والبعض الآخر أبعدهم وأحل الموظفين المسلمين محل الموظفين

اليهود والنصارى في الجهاز الإداري والمالي للدولة (عهد الخليفة عمر بن عبدالعزيز 99 - 101هـ، والخليفة المتوكل العباسي سنة 235 هـ). فيما الأسرة الطولونية استخدمت عدد من اليهود كأطباء في بلاطها وكذلك في ظل الدولة الأخشيدية.

وسارت حياة اليهود بشكل عام في مسارها الطبيعي آنذاك في إطار المشاركة العامة في نشاط المجتمع حيث عمل اليهود في الجهاز الإداري والمالي للدولة واستطاع اليهودي الشهير «يعقوب بن كلس» تَبَوُّأَ وظيفة هامة عند كافور وسيطر على الإدارة المالية للدولة. وكذلك الحال في ظل الدولة الفاطمية حيث وصل بعض اليهود إلى أرقى المناصب الإدارية والمالية في الدولة ومن خلال هذه المناصب التي تولاها اليهود أحرزوا من النفوذ والسطوة ما مكنهم من العمل لصالح اخوانهم في العقيدة. كما أن عصر الأيوبيين لم يشهد تحولاً جذرياً في علاقة الدولة باليهود من رعاياها. وكذلك حرص سلاطين المماليك على تقرير التزامهم العدالة والتسامح الديني تجاه رعاياهم من غير المسلمين عملاً بتعاليم الدين الإسلامي.

وفيما يتعلق برؤساء اليهود الذين يعتبرون الواسطة بين الدولة ورعاياها من اليهود، فقد اعتبرتهم الدولة دائماً (سواء في العصر الفاطمي أو الأيوبي أو في عصر سلاطين المماليك) من الموظفين الرسميين في الدولة. ومن المعلوم أن اختيارهم كان متروكاً لجماعتهم ولكن تواقيع تعيينهم كانت تصدر عن ديوان الإنشاء الذي كان أهم دواوين الدولة وبتوقيع السلطان أو علامته.

وكان رئيس اليهود مسؤولاً أمام السلطات الحاكمة عن كافة تصرفات أفراد الطائفة، ومسؤولاً عن جمع الأموال التي كانت الحكومة تطلبها منهم من ناحية أخرى. وقد كانت الجزية تعتبر أحد الشروط الأساسية في عقد الذمة، كما أنها كانت من أهم الموارد المالية للدولة. وكان الجزء المستخرج من اليهود والنصارى في الفسطاط يحمل إلى بيت المال ويفرق الباقي بين رواتب القضاة وأهل العلم. وقد تراوحت الجزية بين أربعة دراهم وخمسة وعشرين درهماً. وبعض المصادر تشير إلى أن الجزية كانت 4 دنانير على الغني وديناران على الوسط ودينارا واحداً على الفقير.

إلا أن تفاقم الأزمة المالية لدولة سلاطين المماليك منذ مطلع القرن الخامس عشر جعل السلاطين يحددون ضرائب جديدة وتعسفية شملت الجميع مسلمين ونصارى ويهوداً.

ويخلص المؤلف في هذا الفصل إلى أن الدولة لم تفرق بين رعاياها في المعاملة المالية والضريبية على أساس ديني إنما كانت التفرقة على أساس طبقي أفرزه نظام الإقطاع العسكري الذي قامت الدولة الأيوبية والمملوكية على أساسه. وإن أبواب الوظائف في مختلف أجهزة الدولة مفتوحة أمام اليهود وباعتبارهم من رعايا الدولة. ولم تكن هناك تفرقةٌ بينهم وبين غيرهم من المصريين سوى على أساس الكفاءة والمقدرة والخبرة في مجال العمل.